المرأة اليمنية .. نجاحات بارزة في مسيرة العمل والبناء الوطني

تقرير/ يحيى عسكران

■ قطعت المرأة اليمنية منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م شوطا كبيرا في الحياة العامة ومسيرة العمل والبناء الوطني والمشاركة المجتمعية وإدماجها في عملية التنمية ونيلها بعض المكاسب والحقوق في مختلف المجالات. فقد أولت حكومة الوحدة المباركة المرأة اهتماما كبيرا ، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى واللجنة الوطنية للمرأة كمؤسسة حكومية تعنى بشؤون المرأة اليمنية وقضاياها إلى جانب المنظمات والإتحادات والجمعيات النسوية المهتمة بشأنها ومناصرتها ودعمها في مختلف مرافق العمل والإنتاج. وسعت الدولة من خلال جميع أجهزتها إلى دعم المرأة وتمكينها من مواقع صنع القرار انطلاقا من أهمية الدور الذي تضطلع به في عملية البناء والتنمية المجتمعية.

ففي مجال التعليم وإدماج المرأة تم معالجة الاختلالات القائمة في التعليم عبر تنفيذ خطط التنمية لرفع نسبة التحاق الفتيات في مختلف المراحل ، وتمكينهن من بناء قدراتهن ثقافيا ومهنيا.

وأوضحت الإحصائيات الرسمية أن عدد الطالبات الملتحقات بمرحلة التعليم الأساسي ارتفع من ٦٤٨ ألفاً و ٣٣٨ طالبة عام ١٩٩٠– ١٩٩١م إلى مليون و ٩٧٠ ألفاً و ٧٩٥ طالبة خلال العام ٢٠١٠– ٢٠١١م بزيادة مليون و ٣٢٢ ألفاً و ٤٥٧ طالبة وبنسبة زيادة ٢٠٤٪، في حين ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطالبات من كافة الأعمار من ٢٨٪ عام ١٩٩٠ /١٩٩١م إلى ٧٥٪ عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م.

فيما ارتفع عدد المعلمات إلى ٥١ ألف و ٨٧٥ معلمة بنسبة ٢٦٪ من اجمالي عدد الكادر التعليمي للذكور والإناث البالغ عددهم ٢٠٣ الاف و ٢٧ معلما ومعلمة خلال العام ٢٠٠٩– ٢٠١٠م.

وبخصوص التعليم الفني والمهني بينت الإحصائيات الرسمية أن عدد الفتيات الملتحقات بالمعاهد الفنية والتقنية ارتفع خلال السنوات العشر الأخيرة من ٣٢١ طالبة إلى ثلاثة الاف و ٣٠٠ طالبة ما يعكس الوعي المجتمعي بأهمية إلتحاق الفتيات بالتعليم الفني والتدريب المهني.

واستطاعت المرأة اليمنية أن تتبوأ مناصب أكاديمية في الجامعات اليمنية ومركزي دراسات المرأة بجامعتي صنعاء وعدن، حيث وصل عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية من الإناث إلى ٧٣١ بنسبة ١٦٪ حسب آخر إحصائية حكومية لوضع المرأة في اليمن عام ٢٠٠٩م.

في حين ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمنح الخارجية في الدراسات العليا بالجامعات العربية في مختلف التخصصات في نهاية ٢٠٠٩م إلى ٣٩ طالبة مقارنة ٢٦٢ من الذكور.

وأعطت الحكومة اهتماما خاصا بالرعاية الصحية للمرأة حيث تم تنفيذ مشاريع وخدمات صحية في بأمانة العاصمة وعموم المحافظات أهمها برنامج الصحة الأولية للأمهات والأطفال والصحة الإنجابية بهدف خفض مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال.

ونتج عن هذه الإجراءات رفع الوعي المجتمعي للأمهات لإجراء الولادة تحت إشراف كوادر صحية بلغت في نهاية ٢٠٠٩م حوالي ٣٦٪، في حين بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي حصلن على رعاية أثناء الحمل ٤٧٪.

وفي مجال الصحة الإنجابية توقع تقرير اللجنة الوطنية للمرأة أن ترتفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥١,٧٪ بحلول ٢٠١٥م نظرا لزيادة توفير الخدمات الأساسية وزيادة الوعي المجتمعي بقضايا الصحة الإنجابية سيما وأن وسائل تنظيم الأسرة لاقت قبولا واسعا من شرائح المجتمع وإرتفعت نسبة استخدامها في الحضر بنهاية ٢٠٠٨ م إلى ٤٢,٣٪ والريف ٢١,١٪ .

وتواصلت جهود الدولة اليمنية الحديثة في ظل الوحدة المباركة في تنفيذ برامج الرعاية والاهتمام للمرأة من خلال إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي منتصف التسعينات لتوفير الحماية الاجتماعية ووضع آليات توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وبرنامج وطني لتنمية المجتمعات المحلية عموما والمرأة بشكل خاص والتي تستفيد منها بنسبة ٤٧٪ من إجمالي عدد الحالات التي يقدمها الصندوق كمعونة مادية لهم إضافة إلى توجيهات رئيس الجمهورية مؤخرا لإيجاد ٥٠٠ حالة ضمان اجتماعي.

وتكللت تلك الجهود أيضا في أنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم برامج الأنشطة المدرة للدخل والتمويل الأصغر بما يمكن المرأة من الاستفادة منها في مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ومنحها أولوية الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل والضمان الاجتماعي للمرأة.

واستفادت المرأة من برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ٢٠٠٩م ما يقارب مليون و ٩٨٥ ألفا و ٦٣٠ مستفيدة في مجالات التعليم والمياه والبيئة والصحة وذوي الاحتياجات الخاصة والتدخل المتكامل والزراعة والطرق والتدريب والدعم المؤسسي والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال ومواجهة آثار ارتفاع اسعار الغذاء.

فيما تم إنشاء مجلس سيدات الأعمال في اليمن الذي يضم اكثر من ٣٠٠ سيدة أعمال يمتلكن مشاريع اقتصادية متنوعة لمساندة المرأة في القيام بدورها المنشود في تطوير النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

كما حضيت المرأة اليمنية باهتمام كبير في مجال العمل السياسي وكان لها حضورا مباشرا في الساحة السياسية والإعلامية في التعبير عن حقها ورأيها ومشاركتها سياسيا كمرشحة وناخبة وعضوة في الأحزاب والجمعيات المختلفة.

وتبوأت المرأة مواقع ومناصب عالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وشغلت حقائب وزارية في حكومات متعاقبة وقيادات عليا في الوزارات والمؤسسات وسفيرة وممثلة للسلك الدبلوماسي، وعضوات بمجلس النواب والشورى والمجالس المحلية إضافة إلى ممثلات في المنظمات الدولية، والسلك القضائي والأمني وغيرها.

كما تمكنت المرأة من الولوج في العمل السياسي وتم استيعابها في عضوية الأحزاب والتنظيمات السياسية واللجان المركزية والعامة والدائمة ودوائر صنع القرار والهيئات القيادية الحزبية بنسب متفاوتة، حيث بلغ عدد النساء اللاتي يتولين مراكز في قيادات الأحزاب اليمنية ٢٥٩ إمرأة من إجمالي ١٢ ألفاً و ٩٧٥ إمرأة في كافة الأحزاب بنهاية ٢٠٠٩م.

واحتل المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) المرتبة الأولى من حيث حجم مشاركة المرأة في المواقع القيادية بنسبة ١٥٪ في اللجنة العامة و ١١٪ في اللجنة الدائمة، يليه الحزب الاشتراكي اليمني بالمرتبة الثانية بنسبة ١٤٪ في المكتب السياسي و٥٪ في اللجنة المركزية والتجمع اليمني للإصلاح ثالثا بنسبة ٦,٣٪ في الأمانة العامة ٤٪ بمجلس شورى الاصلاح ، وأخيرا التنظيم الوحدوي الناصري بنسبة ٦,٧٪ في الأمانة العامة و ٩,٨٪ في اللجنة المركزية.

ودعما لوصول النساء إلى قبة البرلمان جاءت مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي تقدم بها للأحزاب والتنظيمات السياسية لتفعيل مشاركة المرأة بما لا يقل عن ١٥٪ من مقاعد البرلمان، والتي لا تزال محل نقاش بين الاحزاب حتى الآن.

وكان عدد النساء اللاتي ترشحن في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٦م ١٣٣ مرشحة بنسبة ٠,٧٠٪ وعدد الفائزات ٣٨ مرشحة بنسبة ٦٪ وعدد من أدلين بأصواتهن ٤٨٥ ألفاً و ٣٥٥ امرأة بنسبة ٤٢,١٨٪.

كما انتهجت الدولة سياسات مكنت المرأة من الالتحاق بالسلطة القضائية وقضاء الأحداث عبر فتح المعهد العالي للقضاء أبوابه أمام المرأة لأول مرة منذ إنشاءه وإخضاعها لنفس لشروط مثل شقيقها الرجل وبنفس القدر لاختبارات القبول دون تفرقة، وتم قبول ٢٤ امرأة منهن خمس فتيات ضمن الدفعة ١٥ و ثلاث ضمن الدفعة ١٦ وثلاث ضمن الدفعة ١٧ وست ضمن الدفعة ١٨ و سبع ضمن الدفعة ١٩ خلال الخمس السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد تم تعيين قاضيتين «عضوين بالمحكمة العليا للجمهورية» لأول مرة في تاريخ القضاء اليمني، وإنشاء دائرة بوزارة العدل تعنى بشؤون المرأة والطفل وحقوق الإنسان، وتعيين عدد من النساء العاملات في مناصب بالوزارة والمحاكم.

وفي المجال الأمني منحت الفتيات فرصة العمل في سلك الشرطة من خلال انخراط ثلاث دفع متتالية تم تدريبها بمدرسة الشرطة خلال فترات زمنية متفاوتة من مختلف محافظات الجمهورية.

كما تم إنشاء الإدارة العامة لشؤون المرأة والأحداث بوزارة الداخلية تعني بالمرأة اليمنية المنتسبة للشرطة تحت ما يسمى « الشرطة النسائية « مهمتها القيام بدورها الشرطوي النسوي في المطارات والمؤسسات الحكومية.

وتحصلت الشرطيات اليمنيات على الحقوق الوظيفية وفقاً للدستور والقانون من خلال الترقيات والتعيينات المستحقة وفقا للأنظمة والقوانين.

ولحماية المرأة اليمنية من إية ممارسات عنف قد ترتكب ضدها عملت الحكومة من خلال وزارة الصحة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة والمنظمات المختصة بشؤون المرأة، منذ عام ٢٠٠٠م عدّة مؤتمرات وحلقات نقاشية ودراسية هدفت إلى توعية المجتمع بمخاطر العنف ضد المرأة وختان الإناث والآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع والأسرة.

واستطاعت اللجنة الوطنية للمرأة إنجاز عدد من المهام الخاصة بالمرأة تتعلق بإصدار قرارات من مجلس الوزراء بإنشاء قطاع تعليم وتدريب الفتاة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والموافقة على توصيات اللجنة الدولية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة وكذا اصدار تعميم الى جميع المحافظات بتمثيل رئيسات فروع اللجنة للمرأة في اجتماعات المجلس التنفيذي بالمحافظات.

صنعاء/سبأ